الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.69

الجمعية العامة

Distr.: Limited
5 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢١ (د) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الثقافة والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، وارونا سري دانابالا (سري لانكا) استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.34

الثقافة والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٨٧/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٥٨/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٧٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٩٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٨٤/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٩/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٦٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٨/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بالثقافة والتنمية وإلى القرار ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المعنون ”المستقبل الذي نصبو إليه“،

061213 061213 13-59564 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي[1] وخطة العمل لتنفيذه[2] في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي[3] والاتفاقيات الدولية الأخرى لتلك المنظمة التي تقر بأهمية دور التنوع الثقافي بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية[4]،

وإذ تحيط علما باعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته ١٩٢ التي عقدت من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ قرارا يبرز ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لدمج الثقافة كعنصر ممكِّن ومحرِّك للتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تسلم بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعهم وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتولي البلدان زمام عمليات التنمية،

وإذ تسلم أيضا بأهمية احترام وتفهم التنوع الثقافي في جميع أرجاء العالم والعمل سويا بدلا من التصادم،

وإذ تشير إلى المبادئ الواردة في الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي وإذ تقر بأن التنوع الثقافي مصدر إثراء للجنس البشري وعنصر يسهم إسهاما كبيرا في تنمية المجتمعات المحلية والشعوب والأمم على نحو مستدام، مما يمكنها من أداء دور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

وإذ تسلم بأهمية تعدد اللغات باعتباره وسيلة لتعزيز تنوع اللغات والثقافات وحمايته والمحافظة عليه عالميا، وبأن تعدد اللغات الحقيقي يعزز الوحدة في ظل التنوع والتفاهم الدولي، وإذ تسلم أيضا بالأهمية التي يكتسبها بالنسبة لشعوب العالم التواصل بلغتهم الأصلية؛

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، باريس، ٣-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، المجلد الأول والتصويبان، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٤١.

(٤) اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح (١٩٥٤)؛ والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (١٩٧٢)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣).

وإذ تشير إلى الشواغل المعرب عنها في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٥] بشأن نقص تمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات في مجال الثقافة، مما يحول دون تمكنها من التأثير بشكل كبير في مجال الثقافة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أهمية تشجيع الثقافات الوطنية والإبداع الفني بجميع أشكاله والتعاون الثقافي الدولي والإقليمي، وإذ تعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والآليات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال الأنشطة الثقافية والإبداع الفني، وإذ تسلم بأن احترام التعددية الثقافية، حسب تعريفها في الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ٢٠٠١، ممثلا في سياسات لإدماج جميع المواطنين ومشاركتهم تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني واستتباب السلام، يعزز التنمية الثقافية ويسهم في التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي والإسهام الإيجابي للمعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة شدَّدت، في قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والمعنون ”الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“، على أهمية الثقافة بالنسبة للتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشجعت، في هذا الصدد، على التعاون الدولي في المجال الثقافي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية،

وإذ تلاحظ النتائج الإيجابية للبرامج المتعلقة بالثقافة والتنمية ومدى تأثيرها الإيجابي على الصعيد القطري، بما في ذلك البرامج التي اشترك في تنفيذها عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المموَّلة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الوكالات؛

وإذ تحيط علما بإعلان هانغدجو: وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة[٦] الذي اعتمد في مؤتمر هانغدجو الدولي تحت عنوان ”الثقافة: مفتاح التنمية

(٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٦) يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002212/221238m.pdf.

المستدامة''، الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وعقد في هانغدجو، الصين، من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣،

وإذ ترحّب بمنتدى الثقافة العالمي المعني بقوة تأثير الثقافة في التنمية المستدامة الذي عقد في بالي، إندونيسيا، من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي يُثري المناقشات حول تأثير الثقافة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٧] التي تقر بأن كافة الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة وتدعو إلى اتباع نهج كلية متكاملة في التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد بدعوة من رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣[٨] والقرار الوارد فيها ببدء عملية تفاوض حكومية دولية في مستهل الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة تفضي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام التي أحال بها التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[٩]، وتنوه في هذا الصدد بالأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة لزيادة إسهامات الثقافة في التنمية المستدامة إلى أقصى حد؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بالإجراءات التسعة الموصى بها والواردة في إعلان هانغدجو لوضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة المستقبلية وتدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية إلى النظر في تلك الإجراءات عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٣ - **تحيط علما مع التقدير** بالمناقشات والاستنتاجات التي خلصت إليها المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية التي عقدت برعاية رئيس الجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والتي ركزت على الثقافة باعتبارها موردا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) القرار ٦/٦٨.

(٩) A/68/266.

٤ - **تحيط علما** بالطبعة الخاصة من تقرير الاقتصاد الخلاق التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والتي تستكشف الدور الذي تضطلع به الصناعات الثقافية والإبداعية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع؛

٥ - **تعترف** بالدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة يمنح الشعوب والمجتمعات المحلية إحساسا قويا بالهوية والتماسك الاجتماعي ويزيد من فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات، وتشدد في هذا الصدد على أن السياسات المراعية للسياقات الثقافية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية أفضل وتتسم بالاستدامة والإنصاف وشمول الجميع؛

٦ - **تسلم أيضا** بالإمكانات الكامنة في الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة تسهم في إيجاد قطاع اقتصادي قوي وقابل للاستمرار، عن طريق توليد الدخل وتوفير فرص عمل لائقة ومعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر من خلال التراث الثقافي والصناعات الثقافية الإبداعية، مع توفير حلول ابتكارية وفعالة للمسائل الشاملة من قبيل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة؛

٧ - **تشدد** على الإسهام المهم للثقافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرُّ في هذا الصدد بأن:

(أ) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع نظرا إلى أن التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة الثقافية المستدامة والهياكل الأساسية الثقافية تشكل مصدرا لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية، والإسهام في تمكين الأفراد؛

(ب) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مع احترام التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي والطبيعي والنهوض بالمؤسسات الثقافية وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية؛

(ج) الثقافة تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، لأن حماية التنوع الثقافي والبيولوجي والتراث الطبيعي لها أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة، في حين أن دعم النظم التقليدية لحماية البيئة وإدارة الموارد يمكن أن يسهم في زيادة استدامة النظم

الإيكولوجية الهشة والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام والحد من تدهور الأراضي والتخفيف من آثار تغير المناخ؛

٨ - **تعترف** بأن الثقافة تسهم في تحقيق السلام والأمن، بوصفها موردا قيما لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية وتيسير الحوكمة الشاملة للجميع والحوار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والإسهام في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي المصالحة والتعافي؛

٩ - **تسلم** بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ؛

١٠ - **تقر** بأن التعليم الجيد تثريه الثقافة التي تنقل القيم المشتركة والمعارف والمهارات؛

١١ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى إلى القيام بما يلي:

(أ) توعية الجمهور بأهمية التنوع الثقافي لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز قيمته الإيجابية عن طريق التعليم ووسائط الإعلام؛

(ب) ضمان إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها على نحو أوضح وأكثر فعالية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع المستويات؛

(ج) ضمان تمتع النساء والرجال بإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الحياة الثقافية وعملية صنع القرارات في المجال الثقافي والمشاركة والإسهام فيهما، والالتزام كذلك بوضع سياسات وبرامج ثقافية تتضمن منظورا جنسانيا على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

(د) تعزيز بناء القدرات، حيثما كان ذلك مناسبا، على جميع المستويات لإيجاد قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، خصوصا عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة ودعم إيجاد مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية وتوفير التدريب التقني والمهني للمحترفين في مجال الثقافة وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مطردين ومنصفين وشاملين للجميع؛

(هـ) العمل بنشاط لدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وتيسير وصول هذه السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية على نحو فعال ومشروع، مع مراعاة نطاق الإنتاج والاستهلاك الثقافيين الآخذ في التوسع ومراعاة الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لأحكام تلك الاتفاقية[٣]؛

(و) صون وحفظ المعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية في مجال الإدارة البيئية التي تشكل أمثلة قيمة للثقافة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التآزر بين العلم الحديث والتكنولوجيا والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية وممارساتها وابتكاراتها؛

(ز) تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي، بطرق منها حماية وتشجيع الاستخدام العرفي للموارد البيولوجية وفقا للممارسات الثقافية التقليدية، باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا في نهج شامل للتنمية المستدامة؛

(ح) دعم الأطر القانونية والسياسات الوطنية لحماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية[١٠] ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادة الممتلكات الثقافية، وفقا للتشريعات الوطنية والأطر القانونية الدولية الواجبة التطبيق، بوسائل منها تعزيز التعاون الدولي لمنع سرقة التراث الثقافي والمنتجات الثقافية، إدراكا لأهمية حقوق الملكية الفكرية في مساندة العاملين في مجال الإبداع الثقافي؛

(ط) الإشارة في سياق السعي لتحقيق هذه الأهداف إلى أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به، وإعادة التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة موارد تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها وأن تكون مكمِّلة لمصادر التمويل التقليدية لا بديلا عنها وأن يتم صرفها وفقا لأولويات البلدان النامية دون أن يثقل كاهل هذه البلدان بأعباء لا داعي لها؛

(ي) تعبئة الثقافة كوسيلة لتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل والسلام والمصالحة، في سياق عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام؛

---

(١٠) على النحو المحدد في المادة ١ من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٨٢٣، الرقم ١١٨٠٦).

١٢ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على تعزيز التعاون الدولي دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تنمية وتعزيز وتوطيد الصناعات الثقافية والمشاريع البالغة الصغر المتصلة بالثقافة والسياحة الثقافية، ومساعدة تلك البلدان على تطوير الهياكل الأساسية الضرورية وتنمية المهارات اللازمة وعلى إجادة التعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحصول على التكنولوجيات الجديدة بشروط متفق عليها؛

١٣ - **تشجع** المبادرات الرامية إلى تعزيز اتفاقات وشبكات التعاون على الصعيد الإقليمي لتبادل المعارف والمعلومات في مجال التنمية المستدامة؛

١٤ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم وتيسير التمويل ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على استقاء أمثل إسهام ممكن من الثقافة في تحقيق التنمية، بطرق منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية الواجبة التطبيق، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

١٥ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة بالموضوع، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

١٧ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي؛

١٨ - **تشجع أيضا** جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، بدلا من تقديمه تقريرا إليها في دورتها السبعين، تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار يتوخى في إعداده أقصى قدر من الكفاءة وفعالية التكلفة، وأن يعرض بالتشاور مع الدول الأعضاء وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، خيارات لنهج موحد تتبعه الأمم المتحدة فيما يتصل بإسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة؛

٢٠ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد مناقشة مواضيعية خاصة لمدة يوم واحد على أرفع مستوى سياسي ممكن، في حدود الموارد الموجودة، بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وذلك للنظر على النحو الواجب في دور الثقافة والتنمية المستدامة لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يقدم موجزا للمناقشة يعده رئيسها؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، تحت البند المعنون ''العولمة والترابط''، بندا فرعيا بعنوان ''الثقافة والتنمية المستدامة''، وذلك على سبيل الاستثناء ولغرض وحيد هو تسجيل التقرير بطريقة توافق الإجراءات المتبعة، وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، تحت البند المعنون ''العولمة والترابط''، بندا فرعيا بعنوان ''الثقافة والتنمية المستدامة''، آخذة في اعتبارها الحاجة إلى الإبقاء على تقليد النظر في هذا البند الفرعي مرة كل سنتين.